مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكّمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

(شـــوال / ١٤٤٧هـ - آذار ٢٠٢٦م)

الرقم الدولي
٩٣.٨ - ٢٣٠٤

السنة العاشـرة
العدد (٢٩)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي – النجف الأشرف/ العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة العاشرة / العدد (٢٩)

(شوال ١٤٤٧هـ، آذار ٢٠٢٦ م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Private Higher Education
Directorate

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الجامعي الأهلي
قسم الاستحداث

NO
DATE

العدد : ت هـ أ/ك ١٠١٤٦
التاريخ: ٦/ ٥/ ٢٠٢٤

الصادر

أمر وزاري

استنادا الى احكام المادة (٤٦) من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ و توصيات مجلس التعليم العالي الاهلي بجلسته الرابعة المنعقد (حضوريا) بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) و المقترنة بمصادقة السيد الوزير بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) و بناء على ما جاء بتقرير لجنة الكشف المشكلة بموجب الامر الوزاري ذي العدد (ت هـ أ/ك ٢٣٩٥٤ في ٢٠٢٣/١٢/١٣) تقرر الاتي:

تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ الطوسي) تضم الكليات الاتية : (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

أملين ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٤/٥/ ٥

لنسخة منه إلى :
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوزير/ إشارة الى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٨) على توصيات مجلس التعليم الاهلي بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الوزارات كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقويم العلمي / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رئاسات الجامعات الحكومية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الاهلية كافة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد العلمين للدراسات العليا / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية...مع الأوليات .
- الصادرة

م.م بشائر علي ٥/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت 4 / 10019
التاريخ: 2019/10/22

No.:
Date:

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/٦٢٦ في ٥/ ٥/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٨ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير.

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٩/١٠/

نسخة منه الى:
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٦٦٩٢ في ٢٠١٩/٩/٢٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ / ٢٠١٢/١١/٨

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م/١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم محمد الأسدي

مدير التحرير

أ. د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيأة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة

٢. أ.د. صالـــح القريشـــــي / كلية الفقه – جامعة الكوفة

٣. أ.د. أميــرة الجوفـــي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة

٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية

٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

٦. أ.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة

٧. أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية – جامعة البصرة

٨. أ.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه – جامعة الكوفة

٩. أ. د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٠. أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١١. أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشـــم جبـــار الزرفي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

أعضاء هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويـــت.

أ.د. عبد القـــــــادر فيدوح: جامعة قـــــطر/ قـــطر.

أ.د.حبيـــب مونـــــــــسي: جامعة الجيلالي ليابس / الجزائر.

أ.د. أحمـــــد رشـــــراش: جامعة طرابـــلس/ ليبيا.

أ.د. ســـــرور طالبـــي: رئيس مركز جيل البحث العلمي/ لبنان.

سكرتير التحرير

م.م أحمد جميل مكي العميدي

التصميم والإخراج الفني
مكتب الكلمة الطيبة ٠٧٨٢٦٦٣٣٣٥٧
العراق – النجف الأشرف

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشـرف . كلية الشيخ الطـوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريـــد الإلكتـــــروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٣٠١٨١٥٠ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دربهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتتبوأ كغيرها من المجلات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين.

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجلات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجلات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوّقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

داعين المولى عزّ وجلّ أنْ نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق.

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي

المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
زيارة وارث دراسة في ضوء اللسانيات الإدراكية	م.م. رشا حسين عبد سبتي جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية	١٩
مسائل من الفقه المعاصر -عقد التوريد انموذجاً-	م. م سعيد عبيد عباس العيساوي جامعة الكوفة / كلية التربية	٤٣
دلالات العدل في النظام الاجتماعي القرآني في ضوء منهاج الإمام علي -عليه السلام - سورة البقرة أُنموذجا	م.د. كواكب عيسى السلامي جامعة الكوفة / كلية التربية	٦١
الترجيحُ القرآنيُّ بين العملِ الصالحِ وعاملهِ واثرُهُ السلوكي	م.د هادي حسين الفائزي المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	٩١

دراسات فى العقيدة والفكر الإسلامى		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
مفهوم الذمة في الشريعة الاسلامية	الباحث الاول م. م. ساره يوسف كاظم المعمار الباحث الثاني م. م.زينب عبد الحسين حميد الحسني جامعة الكوفة – كلية الفقه	١٣٣
شهادة النساء في الفقه والقانون دراسة مقارنة	الباحث الاول م.م. هبة عبدالجليل عبدالهادي الخرسان جامعة الكفيل / العراق الباحث الثاني أ.م.د. محمد نوذرى فردوسيه جامعة قم الحكومية الدولية / ايران	١٥١

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
اللفظ المشتق ودلالته البلاغية في ملحمة عيد الغدير لبولس سلامة (دراسة بلاغية)	م.م أنوار جاسب غالب كشيل الغزالي المديرية العامة لتربية محافظة النجف الأشرف	١٦٧
التشبيه في شعر محيي الدين الجابري (دراسة بلاغية)	الباحث الاول أنوار محمد شاتي الباحث الثاني أ. د. مصعب مكي عبد زبيبة	١٩٣

أَنمَاط الاستعارة التصوّرية في خُطب السَّيدة زينَب عليها السَّلام (مُقاربَة لسانيَّة–إدراكيَّة)	الباحث الاول م. د. إيناس محمد مهدي العبادي كلية التربية المختلطة/ جامعة الكوفة الباحث الثاني أ.د. هَادي سَعدُون هنُون العاَرضِي كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة	٢١٩
الدلالة والإرادة دراسة دلالية	م.د. صبحي طاهر عبدالله المديرية العامة للتربية في النجف الأشرف	٢٤٧
ألفاظ الأجزاء العامة في جسم الإنسان ودلالتها في نهج البلاغة	م.م مخلص عبد الزهرة رحيم الكناني المديرية العامة للتربية في النجف الأشرف	٢٧٥
المباحث الصوتية في أمالي ابن الشجري (٥٤٢ هـ)	م.د. ماجدة علي يوسف الكلية التربوية المفتوحة/ مركز النجف الاشرف الدراسي	٣٠٩
الصورة الفَنية في شعرِ حَسانة التِميمية	م .م .مجيد عزيز عبد زيد جامعة الكوفة /كلية الآثار	٣٤٩
ثنائية الوفاء والغدر في كلام المعصومين (عليهم السلام)	الباحث : محمد عبد الزهرة كاظم عودة المديرية العامة للتربية في النجف الأشرف	٣٦٥
دلالة التوكيد لمفهوم التعايش السلمي ومعطياته في فكر الإمام الحسين(عليه السلام) (دراسة نحوية وبلاغية)	م. د. وصال عبد الواحد خضير الخرساني الكلية التربوية المفتوحة	٣٨١

الدراسات الفلسفية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
أسس التحليل الاستشراقي عند أوليفيه روا	الباحث الاول أسراء إبراهيم محمد الشريفي الباحث الثاني ا.م. د ثائر عباس النصراوي	٤٠٧
المجتمع المثالي عند محمد تقي مصباح اليزدي	الباحث الاول حوراء هادي جابر جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الفلسفة الباحث الثاني أ. م. د حمزه جابر سلطان	٤٤١
التعايش النفسي والاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الأطفال	م.م.زينب علوان جاسم جامعة الكوفة كلية/ التربية الأساسية	٤٧٣

دراسات التنمية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التنمية التربوية لطفل الروضة وفق منهج الامام علي (عليه السلام)	م.م. زلال احسان كاظم القرشي ماجستير رياض الاطفال جامعة الكوفة /كلية التربية الاساسية	٤٩٧
تطبيق منهجية كايزن وتأثيرها في دعم القيمة المدركة لطلبة جامعة الكفيل دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي جامعة الكفيل	م.م صباح عبد الحمزة حسن المعموري المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف	٥٢٥

مفهوم التنمية المستدامة واهميتها وأهدافها في مدينة النجف الاشرف	الباحث الاول م.م . عادل عبد الحسين عبد جامعة الكوفة / كلية الاداب الباحث الثاني ا. د . محمد جواد عباس شبع جامعة الكوفة / كلية الاداب	٥٧٥

الدراسات الجغرافية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
مشكلة التصحر وعواقبها الاقتصادية في الوطن العربي	م.م سارة حسن جاسم الموسوي جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة الجغرافية	٥٩٧
التلوث البلاستيكي وتأثيراته على النظم البيئية (المياه والتربة) في مدينة النجف الاشرف	م. د. فيصل كريم هادي الزاملي المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف	٦٢٣

الدراسات التاريخية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
نواب لواء الديوانية وموقفهم من القضايا الاقتصادية ١٩٣٩-١٩٤٣م	الباحث : م.د. زيدان محسن زبر المديرية العامة للتربية في النجف الأشرف	٦٥٩

المنهج الحديثي عند حمزة بن الحسن الاصبهاني (ت ٣٥١هـ) في كتابه تاريخ سني ملوك الارض والانبياء (عليهم السلام)	أ.م.د. صباح خيري راضي العرداوي جامعة الكوفة – كلية التربية الاساسية/ قسم التربية الإسلامية	٦٩٣

دراسات فى العلوم السياسية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الازمة النووية الإيرانية نشأتها وتداعياتها على التفاعلات الاقليمية والدولية	م.م. عمار علي عبد الاخوة حسن الفحام المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف	٧٣٥

نواب لواء الديوانية وموقفهم من القضايا الاقتصادية ١٩٣٩-١٩٤٣م

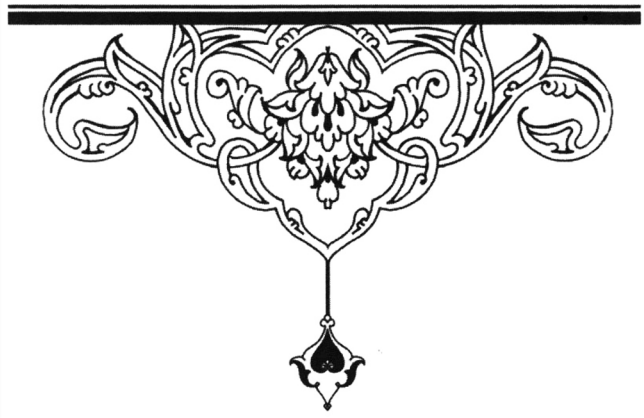

م.د. زيدان محسن زبر
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف

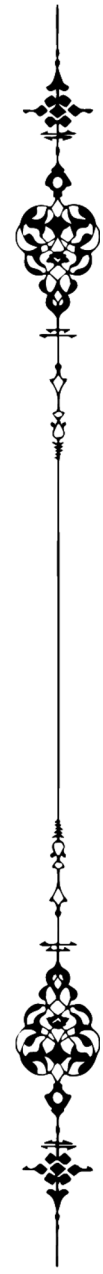

نواب لواء الديوانية وموقفهم من القضايا الاقتصادية ١٩٣٩-١٩٤٣م

الباحث

م.د. زيدان محسن زبر

الملخص

كان لنواب لواء الديوانية، لاسيما النواب الذين كانوا من التركيبية الاجتماعية والسكانية لهذا اللواء مدة البحث ١٩٣٩ – ١٩٤٣، دوراً واضحاً في المناقشات التي خصت القضايا الاقتصادية ، كونهم مطلعين على الوضع الاقتصادي للوائهم من جهة ، ولكون هذا الموضوعي يرتبط بمصالحهم الخاصة، كونهم من اصحاب الأراضي الزراعية الواسعة وبساتين التمور الكبيرة ، لذا خصت مناقشاتهم الاقتصادية، الأمور التي تهم الأراضي الزراعية ولاسيما قانون تسوية الأراضي، كونه يثبت ملكياتهم في الأراضي، فضلاً عن مناقشاتهم في كل الأمور التي تهم الزراعة والري وتجارة التمور، مؤكدين أن للزراعة وتجارة التمور أهمية اقتصادية كبرى للبلاد، كونها تأتي بواردات مالية إلى الحكومة ، في وقت تشكو فيه الحكومة من قلة الواردات وبالتالي تؤدي إلى تحسن الحياة الاقتصادية لعموم البلاد وللواء الديوانية شكل خاص.

الكلمات الافتتاحية : المجلس النيابي –الدورة الانتخابية –لواء الديوانية –رايح العطية –القضايا الاقتصادية –داخل الشعلان – مزهر الفرعون.

"The Deputies of Al-Diwaniyah District and Their Position on Economic Issues, 1939–1943 A
Research Paper Submitted by Assistant Professor Zaidan Mohsen Zbar"

Abstract

The deputies of the Diwaniyah Liwa, particularly those who represented its social and demographic structure during the period

under study (1939–1943), played a significant role in parliamentary discussions concerning economic issues. This was due to their direct awareness of the economic conditions of the Liwa, as well as the close connection between these issues and their personal interests, given that many of them were owners of vast agricultural lands and extensive date-palm orchards. Accordingly, their economic discussions focused primarily on matters related to agricultural land, most notably the Land Settlement Law, which served to legally confirm their land ownership. In addition, they addressed issues related to agriculture, irrigation, and the date trade, emphasizing the major economic importance of agriculture and date commerce for the country, as these sectors generated financial revenues for the government at a time when it was suffering from a shortage of income, thereby contributing to the improvement of economic conditions in the country in general and the Diwaniyah Liwa in particular.

Opening Keywords: The Chamber of Deputies – Electoral Term – Al-Diwaniyah District – Raih Al-Atiyah – Economic Issues – Dakhel Al-Shalan – Mazhar Al-Faraun"

المقدمة

أهتمت السلطة التشريعية، فضلاً عن السلطة التنفيذية اهتماماً ملحوظاً وكبيراً بالامور الاقتصادية في البلاد، لاسيما بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩، من أجل الحفاظ على سلامة البلاد اقتصادياً، وعدم تأثرها في الأوضاع العالمية، بعد ان اصبحت الطرق التجارية العالمية، مهددة بالخطر المحدق جراء اندلاع الحرب ، ومن هنا جاء اختيار الباحث لموضوع الدراسة ، محاولاً إبراز موقف نواب لواء الديوانية في المناقشات الخاصة بالقضايا الاقتصادية ولمدة الدورة الانتخابية التاسعة (١٩٣٩ – ١٩٤٣) فجاءت الدراسة تحت عنوان (نواب لواء الديوانية وموقفهم من القضايا الاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٤٣) .

ونظراً لأن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لنواب لواء الديوانية خلال مدة البحث يغلب عليها الطابع العشائري، وارتباطهم بقضايا بيئتهم المتمثلة بالارض والزراعة والتمور ونقلها وتجارتها والضرائب المفروضة على منتوجاتهم واراضيهم، ولأن هناك أعضاء من الشيوخ والملاك الذين يملكون مساحات شاسعة من الأراضي

والبساتين الزراعية، لذا تركزت المناقشات في الأمور التي تخص القضايا الاقتصادية، ولاسيما في مجال الأرض والزراعة عليهم، دون باقي الأعضاء الذين يمثلون لواء الديوانية، والتي اتجهت مناقشاتهم نحو أمور أخرى، تخص مجال السياسة فضلاً عن أمور الإدارة والأمور الاجتماعية.

بناءا على ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين ، يسبقهما تمهيد، يعطي معلومات موجزة تاريخية عن لواء الديوانية من حيث التكوين الحديث للدولة العراقية وبداية المشاركة النيابية لهذا اللواء في الانتخابات والدورات البرلمانية والعدد الذي مثله في كل دورة وتركيبتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولاسيما نواب الدورة الانتخابية التاسعة موضوعة الدراسة ، فيما تناول المبحث الأول موقف نواب هذا اللواء من المناقشات الخاصة بالارض والزراعة وما يتعلق بهما من ري وسداد ومشاريع ، فيما تطرق المبحث الثاني إلى موقفهم من قضايا التجارة والنقل والضرائب وما يتعلق بهما من أمور التمور وتصديرها ونقلها والضرائب المفروضة .

عدت الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، والوثائق المنشورة لاسيما محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية التاسعة، مصدراً أساسياً اعتمدت عليه هذه الدراسة، لما حوى في طياته من معلومات سجلت مواقف نواب لواء الديوانية في مناقشة القضايا الاقتصادية ، كما وأفادت الدراسة من جهود الباحثين الأكاديميين المتمثلة بالرسائل والاطاريح التي أجيزت من قبل الجامعات العراقية، والمراجع العربية والمعربة والتي مثلت سراجاً منيراً ، أنار للباحث طريقاً من طرق البحث في موضوع هذه الدراسة والتي ذكرت جميعها في قائمة المصادر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين على انجاز هذه الدراسة ، والصلاة والسلام على محمد نبي الرحمة والهدى وعلى آل بيته الاطايب الاطهار .

التمهيد

بعد أن تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، كإحدى أهم نتائج ثورة العشرين في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، حاولت ان تنظم الإدارة في العراق، فأقر مجلس الوزراء تقسيم البلاد إلى عشرة ألوية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، كما وأقر إلغاء التسميات

البريطانية للوحدات الإدارية، وإعادة تسميتها بالأسماء العثمانية، فتم إبدال مصطلح السنجق بمصطلح اللواء وإبقاء تسمية الناحية والقضاء[١]، وبناءاً على هذا التقسيم الجديد أصبحت الديوانية قضاء تابع إلى لواء الحلة ، على أن يكون قضاءً من الدرجة الأولى، بناء على قرار مجلس الوزراء في ١١ كانون الثاني ١٩٢١[٢].

أعادت الإدارة البريطانية، ومن اجل تحقيق الأمن والاستقرار، ترتيب الوحدات الإدارية عام ١٩٢٢م فتقرر تقسيم لواء الحلة وبموجب إرادة ملكية إلى لوائين، لواء الحلة ولواء الديوانية في ١٩ أيلول ١٩٢٢[٣]، وبذلك تحقق ما كانت تسعى إليه الإدارة البريطانية من إحكام سيطرتها على العشائر في لواء الديوانية، لاسيما وإن تشكيل هذا اللواء، قد حقق الوحدة العشائرية لعموم العشائر المنضوية تحت اتحاد الخزاعل[٤].

لم تستقر التقسيمات الإدارية في لواء الديوانية، إلا بعد صدور قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لعام ١٩٢٧، الذي سعى إلى ربط الألوية العراقية بالسلطة المركزية بشكل أقوى[٥]، وبذلك تشكل لواء الديوانية وبدءاً من عام ١٩٢٨ من خمسة أقضية وهي (قضاء الديوانية، قضاء الشامية، قضاء عفك، قضاء أبو صخير، قضاء السماوة) ، والجدول رقم (١) يوضح هذه التشكيلات الإدارية التي بقيت مدة العهد الملكي[٦].

جدول رقم (١) التشكيلات الإدارية للواء الديوانية.

اللواء	القضاء	الناحية
الديوانية	الديوانية	ناحية الشافعية وناحية المليحة ثم اضيفت عام ١٩٣٨ ناحية الحمزة
	الشامية	ناحية الصلاحية – ناحية غماس – ناحية الشنافية – ناحية هور الدخن التي سميت بناحية العباسية عام ١٩٣٥
	عفك	ناحية الدغارة – ناحية البدير
	أبو صخير	ناحية الحيرة – ناحية الفيصلية – ثم أضيفت ناحية القادسية عام ١٩٤٣
	السماوة	ناحية الخضر – ناحية الرميثة – ثم أضيفت ناحية الخناق

كان لواء الديوانية ، لواء واسع الإرجاء شاسع الأطراف، إذ يمتد على فرعي شط الحلة وشط الهندية متوسطاً بين لوائي الحلة وكربلاء مركزه قصبة الديوانية، وتحده الصحراء من جهته الغربية[٧]، وتقدر مساحته بـ(٨٢٩٢٠) كيلو متر مربع[٨]، وقد عد هذا اللواء أهم المراكز الزراعية في العراق[٩]، واشتهر بإنتاج الحبوب والتمور بمختلف أنواعها، وبلغ عدد النخيل فيه بحسب إحصاء عام ١٩٥٣ (٣٤٦٧٤٤٣) نخلة[١٠]، وقد غلبت على مجتمعه الصفة العشائرية[١١]، لأن جلّ نفوسه من العشائر[١٢].

لم يكن لواء الديوانية بعيداً، عندما دخلت البلاد مرحلة تاريخية جديدة، قوامها التمثيل النيابي[١٣]، فقد شارك أبناء هذا اللواء في المجلس التأسيسي، والذي سنَّ قانون الانتخاب في ٢ آب ١٩٢٤[١٤]، لتتم بموجبه انتخابات المجالسة النيابية، بدءاً من انتخاب أول مجلس نيابي عراقي في حزيران ١٩٢٥[١٥]، وقد حدد هذا القانون الطريقة التي تتم فيها الانتخابات، لتكون على مرحلتين ، كما وحدد حصة كل لواء من هذا التمثيل النيابي، بمقدار عدد الذكور الذين يحق لهم انتخاب المنتخبين الثانويين، بنائب واحد لكل عشرين ألفاً من الذكور[١٦]، فكان عدد النواب الذين يمثلون اللواء (١٠) نواب بدءاً من الدورة الانتخابية الأولى حتى الدورة الانتخابية السادسة، و(١٣) نائباً بدءاً من الدورة الانتخابية السابعة وحتى الدورة الانتخابية السادسة عشر[١٧]، وحدد اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل عام موعداً لبدء الاجتماع الاعتيادي للمجلس النيابي[١٨].

اجتمع المجلس النيابي ستة عشر دورة انتخابية (١٦تموز ١٩٢٥ – ٩ حزيران ١٩٥٨) شارك فيها جميعاً أبناء لواء الديوانية بوصفهم ممثلين عن هذا اللواء ، كما مثل هذا اللواء في هذا المجلس قسماً من غير ابنائه، كان ترشيحهم ليكونوا ممثلين عنه، في المجلس النيابي لأسباب سياسية، وتارة لأسباب انتخابية، وبلغ عدد من مثل هذا اللواء من أبنائه ومن غير أبنائه في جميع الدورات النيابية (٨٧) ممثلاً نيابياً[١٩].

صدرت الإرادة الملكية في ٢٢ شباط ١٩٣٩، بحل المجلس النيابي، وانهاء جلسات المجلس في دورته الثامنة، بعد تشكيل الوزارة السعيدية الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ – ١٩ شباط ١٩٤٠) [٢٠]، لان هذه الوزارة رأت أن التمثيل النيابي لها في هذا المجلس

قليل ، فضلاً عن وجود كتلة نيابية معارضة قوية لها، تعرقل سير قراراتها وتهدد بقائها في الحكم، فأعلنت رسمياً أن سبب الحل هو عدم وجود تآزر بين هذه الوزارة والمجلس النيابي القائم[٢١].

اصدرت الوزارة السعيدية الرابعة أوامرها، بان يكون موعد بدء الانتخابات للدورة الانتخابية التاسعة في (١٨ آذار ١٩٣٩)[٢٢]، على ان يشرف عليها وكيل رئيس الوزراء ناجي شوكت، ليضمن نوري السعيد من خلالها الحصول على الاغلبية في المجلس النيابي القادم[٢٣]. والجدول رقم (٢) يوضح اجتماعات هذه الدورة الإنتخابية[٢٤].

جدول رقم (٢) اجتماعات المجلس النيابي في الدورة الانتخابية التاسعة.

الدورة الانتخابية	نوع الاجتماع	مدة الاجتماع	عدد الجلسات
الدورة الانتخابية التاسعة	الاجتماع غير الاعتيادي	١٣ حزيران ١٩٢٩ – ٣١ تشرين الأول ١٩٣٩	٣٠
	الاجتماع الاعتيادي الأول	١ تشرين الثاني ١٩٣٩ – ٣٠ نيسان ١٩٤٠	٣٢
	الاجتماع الاعتيادي الثاني	٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ – ٢١ آذار ١٩٤١	٣٩
	الاجتماع الاعتيادي الثالث	١ تشرين الثاني ١٩٤١– ٥ أيار ١٩٤٢	٤٩
	الاجتماع الاعتيادي الرابع	١ تشرين الثاني ١٩٤٢– ٩ حزيران ١٩٤٣	٤٩

مثل لواء الديوانية في هذه الدورة الانتخابية للمجلس النيابي، ثلاثة نواب لا ينتمون إلى التركيبة الاجتماعية والسكانية في لواء الديوانية، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك[٢٥].

جدول رقم (٣) نواب لواء الديوانية في الدورة الانتخابية التاسعة من غير منتمين إلى التركيبة الاجتماعية والسكانية للواء الديوانية

اسم النائب	محل وتاريخ الولادة	المستوى الاجتماعي	الملاحظات
صالح جبر	المنتفق /١٨٩٥	موظف حكومي	استقال فانتخب علي ممتاز بمحله كونه أصبح وزيراً للداخلية
علي ممتاز	بغداد ١٩٠١	وزير سابق	
محمود الاسترابادي	بغداد/ ١٨٧٩	عين سابق	
باقر سركشك	بغداد/ ١٨٩٣	موظف حكومي	استقال فانتخب بمحله سامي شوكت
سامى شركت	الكوت / ١٨٩٤	موظف حكومي	استقال فانتخب بمحله رشيد عالي الكيلاني
رشيد عالي الكيلاني	ديالى / ١٨٩٢	رئيس الوزراء	استقال فانتخب بمحله عبد الرزاق الازري
عبد الرزاق الازري	بغداد/ ١٨٩٧	موظف حكومي	

كما ومثل لواء الديوانية عشرة نواب، في هذه الدورة الانتخابية التاسعة ، مثلوا التركيبية الاجتماعية والسكانية في هذا اللواء والجدول رقم (٤) يوضح ذلك[٢٦].

اسم النائب	محل وتاريخ الولادة	المستوى الاجتماعي	الملاحظات
عبد الواحد سكر	١٨٨٠/المشخاب	شيخ/ ملاك	استقال فعين بمحله فريق المزهر
فريق المزهر	١٨٩٩/المشخاب	شيخ/ ملاك	
علوان الياسري	١٨٦٩/ غماس	عين ونائب في مجلس النواب	استقال لأنه اصبح عين فعين بمحله صلال الموح
صلال الموح	١٨٦٩/ الديوانية	شيخ / ملاك	
داخل الشعلان	١٨٩٤/المشخاب	شيخ/ ملاك	

عزاره المعجون	١٨٩٥/السماوة	شخ/ملاك	
عجه الدلي	١٨٨٠/ السماوة	شيخ/ ملاك	
جياد الشعلان	١٨٩٥/ الرميثة	شيخ/ ملاك	
مرزوك العواد	١٨٧٥/الديوانية	شيخ/ ملاك	
رايح العطيه	١٨٩١/الشامية	شيخ/ ملاك	
سعدون الرسن	١٨٦٢/الديوانية	شيخ/ ملاك	
محسن ابوطبيخ	١٨٧٦/غماس	عين ونائب في مجلس النواب	استقال لأنه اصبح عين فعين بمحله محمود الاسترابادي
شعلان الظاهر	١٨٨٠/غماس	شيخ/ ملاك	

المبحث الأول: موقفهم من قضايا الأرض والزراعة

أدت منازعات الأراضي في لواء الديوانية، والطرق التي اتبعت في حلها وتسويتها، إلى بلورة فكرة جديدة لدى الشيوخ، والملاكين للأرض ، تتلخص بضرورة وجود قوة سياسية تدعمهم وتدعم نفوذهم، ومن هذا المنطلق ، انظم معظم الشيوخ وملاكين الأراضي إلى العمل السياسي واختاروا ان يكونوا أعضاءاً في المؤسسة التشريعية لاتخاذها طريقاً للاستحواذ على الأراضي(٢٧).

دخل معظم نواب لواء الديوانية في منازعات على الأراضي، تارة جمعت بين النائب وأهله، كما هو الحال في النزاع بين الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، مع أبناء أخيه حسن الحاج سكر، وتارة جمعت بين رؤساء العشائر وملاكين الأراضي في هذا اللواء، كما في النزاع بين عبادي الحسين ، رئيس عشائر آل فتلة ، مع جساب الحمادي رئيس عشائر الخزاعل(٢٨)، لذا وصف لواء الديوانية بأنه ((أكثر الألوية نزاعاً واختلافاً)) (٢٩).

أشار النائب رايح العطية لدى مداخلته على خطاب العرش، ان من مصلحة البلد، ومن مصلحة الحكومة فسح المجال لأعضاء مجلس النواب لإبداء آرائهم، لأنهم هم

الذين يعرفون الشيء الكثير على المناطق التي جاءوا منها ليمثلوها في المجلس النيابي، وبذلك تستفيد الحكومة من ارائهم وملاحظاتهم، مادحاً وزارة نوري السعيد الأولى والثانية لأنها ((سنّت قوانين مفيدة للبلاد، ومن جملة هذه القوانين قانون التسوية)) [٣٠]، مستبشراً بتشكيل الوزارة السعيدية الرابعة (نسيان ١٩٣٦ – شباط ١٩٤٠)[٣١]، على اعتبار أنها سوف تكون أكثر الحكومات، تحمساً لتطبيق هذا القانون الذي سنته، وبذلك تكون قد ساهمت في تحقيق الاستقرار، وحسم منازعات الأراضي، لاسيما وان وزير المالية في هذه الوزارة[٣٢]، هو نفسه الذي قدم وأقرّ قانون التسوية[٣٣].

اقترح النائب رايح العطية، على أن تبدأ أعمال لجان تسوية الأراضي في لواء الديوانية، وأن يقدم على غيره من الألوية لأن ((لواء الديوانية معروف بأنه أكثر الألوية نزاعاً واختلافاً وأسباب ذلك هي الأراضي))[٣٤]، مؤكداً على ان لا تقتصر اعمال هذه اللجان على لواء الديوانية فقط، بل يجب تقديمه على غيره من الالوية ، لما يوجد فيه من المنازعات الدائمة على الأراضي، وبذلك تكون الحكومة قد أدت عملاً يساهم في ان يجنيها، الكثير من الأمور التي قد تشغل دوائرها ومحاكمها بدون جدوى[٣٥].

انتقد النائب رايح العطية، مسألة تنظيم الزراعة في العراق، معتقداً أن هذا التنظيم لا يكون ناجحاً إلا بتشكيل الغرف الزراعية، وأن تشكيل هذه الغرف ، لازال غير مناسباً في المملكة العراقية، وأن الزراعة لم تزل على ما كانت عليه في العهد العثماني ، لأن الآلات الزراعية ليست حديثة، وغير مواكبة للتقدم الصناعي الذي شهده العالم، ولابد لهذه الآلات أن يرافقها الفنيون المختصون، وأن الزراعة حسب ما يرى هذا النائب، ترتكز على الأمور الحيوية الثمينة التي تدر الأموال، مقترحاً زراعة القطن بدلاً من الدخن ((وهذه الأمور لا تكون إلا بتنظيم الغرف الزراعية الحقيقية المصحوبة بالمال الكافي)) [٣٦].

انتقد النائب فريق المزهر الفرعون وفي نفس الجلسة، مديرية الزراعة، وعدّها مؤسسة كثيرة النفقات والموظفين، إلا أنها قليلة الفائدة، لأنها لم تقدم للبلاد ما كان مؤملاً منها

ان تقدمه، فتسائل ((هل أنها زرعت الشاي وأغنت البلاد عن جلبه من الخارج)) [٣٧]، ((هل زرعت القهوة واغنت البلاد من جلبها)) [٣٨]، فأجاب على اسئلته، بأنه كلا، وهذا الشيء لا يتناسب مع الأموال الطائلة التي تصرفها البلاد على استيراد هذه المنتوجات والمنتوجات الأخرى، معتبراً أن عدم زراعة مثل هذه المنتوجات وغيرها، كان إهمالاً وعلى مديرية الزراعة ان تتحمل هذا الإهمال والتقصير [٣٩].

كما وأضاف انتقاداً ثانياً إلى مديرية الزراعة، في نفس المداخلة النيابية، على أنها تملك عدد من المزارع التجريبية كمزرعة الزعفرانية، أبي غريب، والرستمية، وأن كل مزرعة مخصص لها عشرات الألوف من الدونمات، لغرض اجراء التجارب على البذور فتسائل ((هل أن كل هذه الأراضي الشاسعة مخصصة للتجارب وهل تأتي بالفوائد المطلوبة)) [٤٠]، مقترحاً ان تأخذ مديرية الزراعة ما يتناسب مع الحاجة الحقيقية من الأراضي لهذه التجارب، والباقي توزعه على الناس المحتاجين للأراضي الزراعية ((لان التجارب لا تتطلب كل هذه المساحات من الأراضي وبدلا من عشرين ألف دونم أو أكثر فبالإمكان ان تجعل منها مائه او مائتين دونم للتجربة))[٤١].

نبه النائب رايح العطية، إلى أهمية الزراعة كركن اقتصادي مهم للدولة، بعد أن شكت الحكومة من قلة الواردات، ولاسيما واردات الكمارك، لذا أقترح على المسؤولين في الحكومة بالاعتماد على الزراعة، وأن الاعتماد على الزراعة يعني تركيز الاهتمام على الري ((لأن الري هو الحياة للزراعة وهو الكل في الكل)) [٤٢]. ثم عاد وكرر الكلام عن موضوع الري، عند مناقشة لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤١ في الفصول الخاصة بوزارة المواصلات والأشغال ، قائلاً بأن الري ((أضراره ربما تفوق منافعه وان هذا الضرر هو الفيضان)) [٤٣].

أن الفيضان كما أشار النائب رايح العطية، يؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية، وبذلك يكون قد أضر بخزينة الدولة، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالأهالي وأن صرف الأموال الطائلة من قبل الحكومة لأجل دفع هذه الأضرار، بعد حدوث الفيضان لا يجدي نفعاً لأن النفع كما يعتقد النائب المذكور، هو بدفع الاضرار قبل وقوع الفيضان وهذا لا يكون ((إلا بالعناية لمنع وقوع الأضرار التي تأتي من

الفيضان))[٤٤]، وأن التعويضات التي تقدمها الحكومة للمزارعين كمساعدة لهم بعد وقوع الفيضان، لا تجدي نفعاً، وأن على الحكومة ان تتخذ ((التدابير اللازمة في الدوائر المختصة لمنع الأضرار المتأتية من الفيضان، لكي يكون الأهلون آمنين على مزارعهم ومساكنهم وأموالهم)) [٤٥]، مذكراً الحكومة بأن هناك مشاريع كثيرة ، سعت الحكومة لانجازها واظهارها إلى حيز الوجود من اجل تقليل خطر الفيضان ، منها مشروع الحبانية ومشروع السماوة ، اللذين جاءت بهما الوزارة السعيدية، متأسفاً على تأخر بدأ الاعمال في هذين المشروعين، مؤكداً أن المصلحة تقتضي في حالة تنحي الوزارة القائمة من المسؤولية، فأن على الوزارة الجديدة، التي تأتي بعدها ((أن لا تهمل تلك المشاريع)) [٤٦]، وعليها ان تنجز ((مشاريع احياء الأراضي الميتة وإعادة هذه الأراضي إلى أصحابها)) [٤٧].

عاتب النائب فريق المزهر الوزارات المتعاقبة، التي تشكلت منذ ان تأسست الحكومة العراقية ، على عدم تنظيم الري لإرواء الأراضي الزراعية، على الرغم من علمها أن لنهر الفرات موسم فيضان، وعلى ضفتيه مزارع، وبين حين وآخر تنهار السداد على المزارع وتدمرها وتضر أصحابها، فضلاً عن الحكومة، لذا عليها أن تصرف الأموال لإحكام وصيانة السداد في ضفتي النهر ، بدلاً من صرفها من أجل جلب الحشور لاصلاح الانهيارات التي يسببها الفيضان، عادّاً صرف الأموال لجلب الحشور عمل تقوم به الحكومة وهو ((غير صالح وكل كسرة تحدث في زمن الفيضان تصرف لها ألوف من الدنانير)) [٤٨]، وفي ذلك تبذير كبير للمال العام.

وفي نفس موضوع السداد والحشور اقترح النائب رايح العطية على الحكومة، أن ترجع صلاحية جمع الحشور إلى الملاكين ورؤساء العشائر، كما كان في السابق، وان لا يبقى من اختصاص الحكومة، وان يكون للملاك الحرية والسيطرة في جمع الحشور من عشيرته ومنطقته لأن ابقاء هذه الصلاحية بيد الحكومة سوف يؤدي إلى عدم الفائدة منها، بسبب الروتين الإداري المعتمد ((فالموظف المختص يجب عليه أن يأخذ موافقة المدير والمدير يأخذ موافقة المدير العام والمدير العالم يطلب موافقة الوزارة وهذا الأمر يتطلب زمناً طويلاً وحينما تأتي الموافقة تكون المزارع قد غرقت ولم

يبق حاجة إلى الأذن)) [٤٩]، مستشهداً بما يحصل في ناحية العباسية التابعة إلى قضاء الشامية في كل سنة ، حيث تقع فيها عدد من الكسرات وأن دائرة الري في هذه الناحية لا تقوم بما مناط بها من الواجبات بالرغم من وجود المخصصات المالية الكافية المرصودة لها، ومع ذلك يوجد تقصير كبير في عملها، يوجب المحاسبة، فأشار إلى ((ومنذ خمس سنوات والكسرات تتكرر في اول الفيضان وهذا التكرار هو من تقصير الموظفين فيجب ان يسألوا إذا كانوا لم يقوموا بواجباتهم في السنة الأولى فلماذا لم يقوموا بها في السنوات التالية)) [٥٠].

امتدح النائب رايح العطية الحكومة على تخصيص مبلغ (٢٠٠) ألف دينار لمكافحة النكارات[٥١]، وتقوية شط الشنافية، لأن انجاز هذا المشروع سوف يؤدي إلى تأمين مصالح الدولة في الفرات، وسوف يقي شط الشامية من الاندثار بسبب النكارات، داعياً إلى انجاز هذا المشروع بالسرعة الممكنة، لأن مع التأخير يكون العلاج غير مجدي ونافع وهدر للمال العام، فأشار إلى أن ((كل تأخير في هذا الباب يذهب الأموال سدى))[٥٢].

كرر النائب فريق المزهر الفرعون، ما طرحه النائب رايح العطية ، حول موضوع النكارات، معتبراً إياها ((الطامة العظمى والمصيبة الكبرى)) [٥٣]، التي تؤثر على الزراعة، مطالباً الحكومة بالاهتمام بهذا الموضوع، سواء كان هذا الاهتمام داخل المجلس النيابي او خارجه، عادّاً إجراءات الحكومة في مكافحة النكارات، لا تكفي لسد تيار النكارات وأن ((النكارات أخذت نهر الفرات وطوحت به من أعلى إلى أسفل)) [٥٤]، مبيناً للحكومة أن السبيل الوحيد للقضاء على النكارات هو بناء السدود، وليس ما تقوم به من إجراءات بسد بعض الأنهر المتفرعة من شط الفرات، التي تصب مياهها في النكارات.

طالب النائب محسن ابو طبيخ بما طالب به النائبين رايح العطية، وفريق المزهر الفرعون، بأن على الحكومة، مكافحة النكارات، واصفاً إياها ((بأنها فتكت فينا فتكاً ذريعاً)) [٥٥]، معاتباً المسؤولين في الحكومة، على عدم الاهتمام بمطالباته مفيما يخص هذا الموضوع فأشار ((وكلما لفتنا انظار المسؤولين ورجوناهم بمكافحة هذه

الآفة صمت الأذان ويا للأسف لم نسمع إلا الوعود المخدرة بدون جدوى)) [٥٦]، متهماً الحكومة بأنها استعملت السياسة التي اتبعها البريطانيون تجاههم أيام الانتداب البريطاني، القائمة على ((الإذلال والتفقير من اجل ترحيل الفراتيين))[٥٧]، مستشهدا بقول احد المسؤولين الذين لم يذكر اسمه في مداخلته ((أن آفة النكارات يجب ان تهمل وتخرب كل المنطقة لأنها اتعبت الحكومة حتى يمكن ترحيل الفراتيين)) [٥٨]، فرد على هذا المسؤول من خلال المجلس النيابي ((اننا لسنا اثوريين وأن الفراتيين لا يرحلون))[٥٩]، معتقداً في نهاية مداخلته ان مشروع مكافحة النكارات أصبح مشروعاً سياسياً، أكثر مما هو مشروع إروائي لإحياء الزراعة[٦٠].

عاد النائب رايح العطية، ليضيف مداخلة أخرى، عن موضوع النكارات، في نهر الشامية لاسيما في الجلسات الأخيرة من الدورة الانتخابية التاسعة ، مبدياً ارتياحه بأن معالجة النكارات في هذا النهر ، قد سارت بصورة جيدة، وأدى إلى نتائج لا بأس بها، وأنه يرى ان هذه النتائج يترتب عليها اعمال اخرى يجب ان تنجز حالاً، وإلا انعدمت الفائدة المرجوة منها في حال تأخرها إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأكد أن أهم هذه الأعمال هي ((إيجاد نواظم في شط الشامية فإذا لم توضع هذه النواظم سوف لا نحصل على فائدة وسنتضرر كثيراً)) [٦١]، وأن هذه الاعمال ان لم تقم بها الحكومة آنياً، وأخرتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فسوف ((تذهب المصروفات سدى والزراع سيتضررون كثيراً)) [٦٢]، بأن تعمل على ((إيجاد المواد الضرورية كالسمنت والحديد من اجل انجاز النواظم المطلوبة)) [٦٣].

لم يغفل النائب رايح العطية، عن تناول موضوع المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة، عند حدوث الاضرار في الأراضي الزراعية، في مداخلاته النيابية، ورأى أنه من واجب الحكومة أن تقدم المزيد، وأن لا يقتصر دورها على منح المساعدات، بعد حدوث الفيضان ، أو عند اصابة المزروعات بالآفات، أو موجات الجراد التي تتكرر في كل سنة[٦٤]، وابلغ المجلس النيابي، أن المزارعون وإن استفادوا من تلك المساعدات ، لكن ليس تلك الفائدة المطلوبة، التي تعوضهم عن فقدان مزروعاتهم ، مطالباً الحكومة بموضوع أهم من ذلك، هو ان تقضي على الأخطار التي تهدد

زراعتهم ((ولا تكون الزراعة ثابتة ما لم تدرء الأخطار عن زراعتهم))[٦٥]. كما وطالب في نفس المداخلة ، بأن تتوقف الحكومة، عن تقديم القروض إلى المزارعين لأنها مهما قدمت اليهم من الأموال، من أجل أن تتجنب شكاواهم ، فأنها لن تحل مشاكلهم، ولن تتجنب شكاواهم، لذا فأن من واجبها كما يرى ((أن تعالج الأمور من أساسها لأن الوقاية أهم من العلاج فالحكومة يجب ان تقوم بالوقاية قبل كل شيء آخر وعدا ذلك، فهذا ليس علاجاً ناجعاً)) [٦٦]، لافتاً في نهاية مداخلته الحكومة إلى أن تلتفت إلى ((واجباتها الحقيقية، وان لا تعتمد على المنح والمساعدات فقط)) [٦٧].

رأى النائب رايح العطية ، أن من أهم واجبات الحكومة تجاه المزارعين ، لاسيما بعد ان تقدمت العديد من الشكاوى جراء إهمال بعض الموظفين المختصين، الذين رفضوا تسلم الحاصلات الزراعية منهم بوقتها، ودفع أثمانها، الأمر الذي أدى إلى أن لم يتمكن المزارعون من أن ((يصرفوا بعض محصولاتهم ويشتروا ما يحتاجون إليه من إعاشتهم وإعاشة مواشيهم)) [٦٨]، لذا وجب على الحكومة ((أن تستلم المواد بوقتها وتدفع أثمانها بوقتها أيضاً)) [٦٩].

المبحث الثاني : موقفهم من قضايا التجارة والنقل والضرائب

ارتبطت حركة القطاع التجاري ارتباطاً طردياً بحركة النقل، فكلما ازدادت حركة النقل وتطورت ، ازدادت تجارة العراق وازدهرت، وبذلك يسهم هذين القطاعين في رسم الخارطة الاقتصادية، ليس على مستوى لواء الديوانية فقط، وانما على مستوى البلاد كافة [٧٠]، ونظراً لعدم توفير الحكومة لبيئة مناسبة لعمل اصحاب رؤوس الأموال، وانحسار تفكير ملاكي الأراضي فيما يتعلق في أراضيهم الزراعية ، كل ذلك أدى إلى سيطرة اليهود بما يمتلكون من خبرات اقتصادية على الحياة الاقتصادية في العراق ، وباتوا يتحكمون بالاقتصاد العراقي حتى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ [٧١].

لعبت المصالح الاقتصادية لنواب لواء الديوانية، دوراً رئيساً في مداخلاتهم والحلول التي اقترحوها على الحكومة ، لذا اقترح النائب رايح العطية على الحكومة، أن توزع اهتمامها على جميع الالوية العراقية بالتساوي، وأن لا تركز اهتمامها فقط في

العاصمة بغداد، لأنه يرى أن البلاد ((استلمناها من الحكومة العثمانية وهي فقيرة وخربة وليس فيها شيء يقال له عمار)) [٧٢]، فالواجب يحتم على الحكومة والمسؤولين، أن يبذلوا قصارى جهدهم من اجل تطويرها، لكي تواكب ما تسير عليه باقي الأمم من الرقي في الحضارة ، وأن أول هذه الواجبات اختيار الموظفين الأكفاء، وتعيينهم في الألوية، ولاسيما لواء الديوانية، معتبراً أن الموظفين الموجودين حالياً ((هم ضعاف وعديمي الكفاءة)) [٧٣]، لذا أوصى الحكومة على عدم اعتماد التقارير المقدمة من قبلهم، لأنها تكون مختصرة وناقصة المعلومات عن المناطق التي كتبت عنها بسبب ضعفهم وعدم كفاءتهم، فضلاً عن أنهم كتبوها وهم جالسون في بيوتهم[٧٤].

إن عدم اختيار الموظف الكفوء ، كما يرى النائب رايح العطية ادى بالتالي إلى حدوث مشكلة في عملية تصدير التمور، وبالتالي الاضرار بالحياة الاقتصادية في البلاد لان الموظفون اختاروا طريقة خاصة للتصدير، وليست طريقة عامة ، يستفيد منها جميع أبناء البلاد ، وهو منهم باعتباره يملك مساحات واسعة من البساتين، بل أن الذين استفادوا من هذه الطريقة المختارة قسم قليل ((وانتفع بها قسم دون آخر، ولا ادري لماذا أحد ابناء البلاد بنعيم واحدهم بجحيم))[٧٥]، موضحاً ان اللجنة التي وضعت للاشراف على عملية تصدير التمور ، وبسبب ضعف وعدم كفاءة موظفيها ، ادت بالتالي الى تدهور تجارة التمور لانها ((منعت التصدير إلا إذا كان التصدير بواسطتها)) [٧٦] ، لذا أقترح على هذه اللجنة إن بقت مصرة على رأيها بأن عليها أن توجد المشتري، الذي يشتري التمور من الملاكين أو تقوم الحكومة بتسليفهم أموال لحين إيجادها لهذا المشتري، لكي لا تتضرر مصالح الملاكين[٧٧] .

أشاد النائب رايح العطية ، بوزير الاقتصاد السيد عبد المهدي المنتفكي في حكومة طه الهاشمي (٣١ كانون الثاني ١٩٤١ – ١ نيسان ١٩٤١) [٧٨]، معتبراً أياه وزيراً ذو خبرة، لأنه اختبر الأمور الاقتصادية عملياً، باعتبار أنه شغل هذا المنصب من قبل، لذا رأى أن آرائه سوف تكون صائبة في الأمور الاقتصادية ، وهذا الأمر جعل النائب يأمل من ان تقوم هذه الوزارة في عهده بمهامها وواجباتها على أحسن وجه،

لاسيما وأنها الوزارة المسؤولة عن صادرات البلاد، التي تعد ((المورد الاساسي لتكوين مالية خزينة الدولة)) [٧٩]، مطالباً أعضاء مجلس النواب بعدم استجواب ومحاسبة الوزير الحالي، على القرارات الاقتصادية الخاطئة التي صدرت من الوزارات السابقة ((ونحن لا نطلب محاسبة الوزير عما مضى من اعمال الوزارات، انها من اعمال غيره))[٨٠]. مطالباً إياه بأن يكون عمله ((العمل المثمر الذي نتوخاه من رجال كأمثاله ، الذين لا يأتون إلى الحكم لأجل الاستفادة من الراتب)) [٨١].

وأوضح النائب رايح العطية أن هناك أمور حيوية، ومشاكل اقتصادية، تواجه عمل هذه الوزارة ، لم تستطع الوزارات السابقة من حلها على الوجه المطلوب، ومن أهمها مشكلة التمور وتصديرها، لأن التمور في العراق تأتي في المرتبة الثانية من بعد زراعة الحبوب، من حيث اعتماد الحكومة على وارداتها ، عاداً لجنة التمور كانت قد اتخذت ((طرقاً لا اعتقد إنها ناجحة النجاح المطلق، لأن التمور الآن مكدسة في أماكنها ولم تتخذ لها التدابير الكافية لتصديرها)) [٨٢]، مؤكداً على الحكومة، ومطالباً إياها ان توجد طريقة صحيحة لمعالجة هذه المشكلة، وتمشية الأمور على الوجه المطلوب.

أبدى النائب رايح العطية، ارتياحه الكبير عندما ناقش مجلس النواب، لائحة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية، الذي جاءت به الوزارة السعيدية السابعة (٨ تشرين الأول ١٩٤٢ – ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣)[٨٣]، لأن هذا القانون أعطى صلاحية كبيرة لوزير الاقتصاد، فيما يخص تنظيم الحياة الاقتصادية، وأنه يرى ان لو أعطيت أو طبقت هذه الصلاحية في الحكومات السابقة، لكان هناك ايراد كبير للبلاد ، منتقدا تدخل المسؤولين الحكوميين في عمل وزارة الاقتصاد لأنها ((أحدثت أشياء كثيرة من الضرر الذي يتشكى منه النواب)) [٨٤]، معتقداً أن الإحصاءات الاقتصادية التي جاءت بها الوزارات السابقة في الحكومات المتعاقبة كانت ((غير صحيحة ويجب على الدائرة ان لا تستند على هذه الإحصاءات)) [٨٥].

إن من أهم الإحصاءات التي جاءت بها الوزارات غير دقيقة ، كما يرى النائب رايح العطية، وهي الإحصاءات التي خصصت لوسائل النقل، والدليل أن ((كثير من

المنتجات مكدسة ، ولم تكن هناك واسطة لنقلها مما أدى إلى قلتها في مكان وكثرتها في مكان آخر)) [٨٦]، موضحاً للحكومة بأن الذي أدى تكدس التمور وعدم تصريفها، هو عدم وجود وسائل النقل التي تنقلها ، على الرغم من وجود اسعار مجزية وعالية للتمور، عند تصديرها إلى خارج العراق ((لم تكن هناك واسطة لنقلها من محلها إلى الأماكن الأخرى)) [٨٧] ، مما أدى بالتالي إلى هبوط اسعارها بسبب تأخر تصديرها ، مطالبا الحكومة ووزارة الاقتصاد بالذات ، أنه في حالة عدم تمكنهم من إيجاد وسائل نقل، لنقلها إلى خارج العراق، عليها أن توفر وسائل نقل لنقلها إلى مناطق أخرى من العراق ، تحتاج إليها من أجل بيعها هناك، معتبراً ((إن إجراء ذلك من الضروري فاللجنة المختصة أتت ووضعت يدها على كل شيء فيجب عليها ان تلاحظ حاجة الزراع وأن تسهل مهمتهم)) [٨٨].

أيد وزير الاقتصاد السيد عبد المهدي المنتفكي، ما طرحه النائب رايح العطية ، من أن الصلاحية التي كانت قد أعطيت للسلطات الحكومية، كان يجب عليها ان تراعي فيها مصلحة المزارعين بالدرجة الأولى، لأن عدم مراعاة تلك المصلحة سوف يؤدي إلى عدم وجود ((تنظيم اقتصادي ولا حياة اقتصادية وخصوصاً أن الحكومة محتاجة لتنشيط الزراع وتشجيعهم))[٨٩]، معتبراً أن سيطرة الحكومة على وسائل النقل وتطويرها ضروري جداً لتسهيل عملية نقل منتوجات المزارعين، سواء كان هذا النقل في داخل العراق أم إلى خارجه. موعداً أعضاء المجلس النيابي ((وربما قريباً ستأتيكم لائحة قانونية بخصوص السيطرة على وسائط النقل وأنها ستنظم وفقاً لما تقتضيه حاجة البلاد)) [٩٠].

عاد النائب رايح العطية ، في مداخلة ثانية، وفي جلسة أخرى من جلسات مجلس النواب، ليركز على موضوع النقل معتبراً أن صعوبة نقل المزارعين لمنتوجاتهم وقد أثر على المزارعين والتجار وغيرهم من الشرائح الاجتماعية، وأن صعوبة النقل هذه قد أشتدت في عام ١٩٤١ بسبب ((حالة الحرب وحاجة بريطانيا إلى النقل))[٩١]، وبذلك أصبح من الصعوبة نقل أكثر المنتوجات الزراعية ، لغرض تصديرها إلى خارج العراق ، أو نقلها في داخل العراق من منطقة إلى أخرى، أو من لواء إلى لواء

وإن جرت عملية النقل الداخلية هذه، فانها تجري بصعوبة شديدة ، مما أدى إلى أن تكون الأرباح في المنتوجات الزراعية كالتمور، سواء للمزارعين أو التجار ((قليلة وأحياناً تنعدم هذه الأرباح)) [٩٢].

كما وبين النائب رايح العطية ، وفي نفس الموضوع ، ان سوق تصدير التمور إلى خارج العراق كان متوقفا ولسنوات عديدة، وأن التجار لم يستفيدوا شيئاً من هذه التجارة، فضلاً عن المزارعين الذين كان اغلبهم ((يرمي محصولاته في النهر او يتخذها علفاً للحيوانات حيث لم تكن تستحق قيمة النقل من مكان إلى آخر لبخس قيمتها)) [٩٣]، ولكن وبسبب كثرة الطلبات من سوريا وفلسطين على التمور العراقية عام ١٩٤٢ ، فقد أصبح للتمور سوقاً رائجة، فتم تقديم طلبات من قبل المزارعين وملاكي الأراضي والتجار إلى دائرة السكك الحديدية لنقل التمور للاستفادة من تصديرها، مطالباً إياها بأن تكون الأفضلية في الاستفادة من التصدير إلى المزارعين، ولكن دائرة السكك الحديدية لم تأخذ هذه الطلبات بعين الاعتبار ، مما أدى إلى أن يوجه لها اتهاماً، بعدم المساهمة في نقل المنتوجات وخاصة التمور، وتفضيلها للتجار السوريين الذين أطلق عليهم الغرباء ((وأنا شخصياً راجعت المسؤولين لتصدير التمور وخاصة ما يستفيد منه المزارعون لا الغرباء ، لأن الغرباء عن الزراعة والبلد يشترون بسعر بخس)) [٩٤].

أكد النائب رايح العطية على دائرة السكك الحديدة ((ان تعطي الافضلية في النقل الى التجار العراقيين عموماً والزراع خاصة)) [٩٥]، كما وأكد على الحكومة أن تعطي الفرصة للمزارعين للاستفادة من تصدير تمور الزهدي، وأن تعمم الخطوة التي نفذتها في لواء البصرة بعمل تسهيلات في تصدير التمور لأنها ((اودعت أمر تصديرها إلى شركة وبهذا العمل فقد حسنت وضعية ملاكيه))[٩٦]، على باقي ألوية العراق، لأن تمورهم بقيت مكدسة ((فارجوا من الحكومة ان تهتم بتصدير تمور الزراع المكدسة لأن الموسم قد انتهى)) [٩٧]، مبدياً أسفه لأن التجار غير العراقيين هم الذين يستفيدون ، لا الزراع من تصدير تمورهم ، لانهم لا يستطيعون ارشاء موظفي السكك الحديدية للحصول على العربات لنقل التمور، في حين ((أن الزراع محرومون من تحصيل

العربات لنقل تمورهم)) [٩٨]، وختم النائب حديثه بتقديم رجائه إلى الحكومة ان ((تهتم بالتمور المكدسة في كربلاء والحلة والديوانية))[٩٩]، وإن ((كانت هناك مساعدة حقيقية فارجوا ان توجه للزراع لا إلى غيرهم)) [١٠٠] .

استغرب النائب داخل الشعلان، من اللائحة التي تقدمت بها الحكومة السعيدية السابعة (٨ تشرين الأول ١٩٤٢ – ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣) ، التي نصت فيها الحكومة على فرض ضرائب على افراد الشعب لأنه يرى ان لا ضرورة ماسة لوضعها ، منتقداً بعض النواب الذين شكروا رئيس الوزراء على وضع بعض القوانين المهمة، قائلا انه لا يشاركهم في تقديم مثل هذا الشكر، لأن هذا العمل من واجب الوزارة ومن عمل رئيس الوزراء ، والواجب لا شكر عليه[١٠١].

رأى النائب داخل الشعلان ، في الاسباب الموجبة التي ابداها رئيس الوزراء لوضع هذا اللائحة لغرض فرض الضرائب غير مقنعة ، وإن كان غلاء الحبوب وزيادة اسعارها الى أربعة اضعاف، هو الذي دعى الحكومة إلى وضع هذه الضرائب، فالحقيقية انه اذا ما قارنا غلاء الحبوب مع ((حاجات المعيشة وتكاليف الزراعة وبقية اسعار الحاجيات الاخرى يظهر لنا أن غلاء الحبوب بالنسبة لما ذكرت أوهى من بيت العنكبوت))[١٠٢]، وإن كان الدافع للحكومة من أجل تقديم هذه اللائحة ، فائدة للمشاريع الزراعية فإن ((المشاريع الزراعية متوقفة لعدم وجود وسائط نقل وجلب الحديد والمكائن)) [١٠٣]، وأن هناك مشاريع مهمة قامت الحكومة بايقافها، وأخرت اكمالها لعدم وجود الآلات والمواد اللازمة لها، وبقي القسم الأكبر من المزارعين بدون زراعة، وأن ما تدعيه الحكومة، بان الدافع لوضع هذه اللائحة هو لمعالجة التضخم النقدي في البلاد، انما هو محض افتراء ، لأن النائب يعتقد ((أن التضخم النقدي في العراق لا يمكن معالجته في هذه الضريبة المفروضة التي سوف لا تتجاوز أكثر من ١٥٠ أو ٢٥٠ الف دينار ، والحال أن التضخم في العملة في العراق بلغ الملايين وهو مستمر في الزيادة)) [١٠٤]، واما ما تدعيه الحكومة بأن هذه الضريبة لا تشمل الفلاحين ، فاعتبر أن ما تدعيه الحكومة في ذلك شيئ عجيب فكيف لا تشمله وهي ضريبة عامة تشمل الجميع ((والفلاح الذي عنده مائة كيلو او اكثر او أقل ويأتي بها

الى السوق ليبيعها ويشتري بثمنها ملابس تؤخذ منه هذه الضريبة فكيف انها لا تشمل الفلاح))[١٠٥] .

ومما زاد من استغراب النائب داخل الشعلان، أن الحكومة ترى انها تأخذ وتفرض ضرائب أقل مما كان يؤخذ في زمن الاتراك أو زمن الانتداب البريطاني، معتبراً أن ذلك القياس ، قياس غير صحيح لأن ذلك الحكم ((هو حكم دولة اجنبية والدولة الاجنبية غير مجبورة لمساعدة الشعب وتضع ضريبتها كيفما تريد)) [١٠٦]، وان هذه الضريبة المفروضة من قبل الحكومة ، هي ضريبة ثقيلة جداً، وأنهم كأعضاء مجلس نيابي كانوا قد صادقوا على الميزانية المالية العامة لعام ١٩٤٣، والتي كان من المفروض أن الحكومة قد وضعتها مع وضع مبالغ احتياطية فيها للظروف الطارئة، لذلك هو يرى ((أن وضع مثل هذه اللوائح وتكليف الزراع كلفة لم يتمكنوا على حملها لا ضرورة لها وإنها جاءت بغير وقتها، لأن الزراع لم يتمكنوا حتى من القيام بواجباتهم الزراعية)) [١٠٧]، طالباً من الحكومة سحب هذه اللائحة لأن فيها ظلم شديد ((لأنها اخذت الضريبة من الفلاح الذي يملك مائة كيلو ومن الذي يملك مليون كيلو)) [١٠٨] .

الخاتمة

ان مداخلات نواب لواء الديوانية للمدة موضوعة الدراسة ١٩٣٩-١٩٤٣، اعطت نتائج عدة توصل اليها الباحث ومنها :

١) كان لواء الديوانية اللواء الثاني في المملكة العراقية من حيث المساحة، والأول من حيث الإنتاج الزراعي والمنازعات على الأراضي الزراعية، والتي ادت إلى صراعات عائلية فيما بين الأخوة أو إلى صراعات عشائرية بين عشائر هذا اللواء فيما بينها أو فيما بينها وبين بعض العشائر في باقي الالوية المجاورة .

٢) لم تكن التركيبية السكانية لنواب لواء الديوانية موضوعة البحث واحدة ، بل مثل هذا اللواء في هذه الدورة عدد من غير ابنائه، وبعضهم بعد أن حصل على المقعد النيابي ممثلاً عن هذا اللواء، كلف بمنصب تنفيذي كصالح جبر الذي الذي اصبح وزيراً للداخلية، ولكن الملفت للنظر ان بدلاء هذه الفئة من النواب يكونون أيضاً من

خارج التركيبة السكانية والاجتماعية للواء الديوانية .

٣) ألقت الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنواب من ابناء لواء الديوانية ، ظلالها على مناقشاتهم ومواقفهم من القضايا الاقتصادية، ولوجود عدد من الشيوخ الذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وحتى من لم يكن من الأعضاء من الشيوخ ، فهو من ملاكي الأراضي الزراعية والبستانين الكبيرة ، لذا اقتصرت مناقشاتهم الاقتصادية على ما يتعلق بمصالحهم في الأراضي والري والسداد والتمور والضرائب المفروضة على الزراعة والمزارعين.

٤) اقتصرت المناقشات في مجال القضايا الاقتصادية مدة البحث، على النائب الشيخ رايح العطية، وهو أكثر نواب لواء الديوانية مداخلة ومناقشة للأمور والقضايا الاقتصادية ولعل ذلك يعود إلى امتلاكه اراضي زراعية وبساتين تقدر مساحتها بالآف الدونمات على نهر الشامية الذي كان معرضاً للاندثار من كثرة الترسبات أكثر من غيره من باقي انهر اللواء ولوجود النكارات فيه ولانه كان أكثر المتضررين من تكدس التمور وعدم تصديرها إلى الخارج ونقلها وبيعها في باقي ألوية العراق بسبب سوء النقل ، فضلاً عن النائب فريق مزهر الفرعون، النائب داخل الشعلان، والنائب محسن أبو طبيخ، الذين هم من ملاكي الأراضي الزراعية الواسعة والبساتين الكبيرة.

٥) لم تسجل لباقي نواب لواء الديوانية، مداخلات نيابية، تخص موضوع القضايا الاقتصادية مدة البحث، وإنما اقتصرت مداخلاتهم على الأمور السياسية والإدارية والقضايا الاجتماعية ، على الرغم من امتلاكهم للأراضي الزراعية الواسعة والبساتين الكبيرة، كونهم من الشيوخ وملاكي الأراضي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اكتفائهم بمناقشات النواب الذين مثلوا لواء الديوانية ممن تصدوا لمناقشة هذه الأمور، كون الموضوع واحد.

الهوامش:

(١) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥) ، ص٨٤.

(٢) احمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢، (عمان: دار جرير، ٢٠٠٨) ، ص ٣٣٠.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/١٥٨١ ، مقررات مجلس الوزراء العام ١٩٢٢، و ٦٤ ، ص ٩٦.

(٤) حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤-١٩٤١ دراسة سياسية، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، (جامعة البصرة : كلية الآداب، ١٩٩٥)، ص٦٢.

(٥) قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة ديالى: كلية الآداب ، ٢٠٠٣) ، ص٣٩٥.

(٦) تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على : د.ك. و، ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٢٩١، ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن تفتيش لواء الديوانية، و١، ص١ ؛ عبد الرزاق الحسني – العراق قديماً وحديثاً، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٨)، ط٣، ص ١٥٣.

(٧) حسين علي النجفي، كربلاء – الحلة – الديوانية قبل ٧٥ عاماً ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨)، ط١، ص١٦.

(٨) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٩) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، (بيروت: دار الرافدين ، ٢٠١٨) ، ط١ ، ج٢، ص١٠٣.

(١٠) صالح نغماش خلف ، محافظة الديوانية في الذاكرة ، (النجف : دار التمكين : ٢٠١٧)، ج٢، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(١١) للتأكد من الصفة العشائرية في هذا اللواء ينظر : عباس العزاوي ، عشائر العراق، المجلد الثاني ، (بيروت: مكتبة الحضارات، ٢٠١٠) ، ص ص٢٦٧-٢٨٥.

(١٢) متصرفية لواء الديوانية ، الادارة المحلية، التطور الحضاري والاعماري في الديوانية، (النجف : مطبعة الغري، د.ت)، ص١٣.

(١٣) زيدان محسن الزبر، المشخاب ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة : كلية الآداب، ٢٠١٤)، ص٥٣.

(١٤) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ج١، ص٢٩٦.

(١٥) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، (بيروت : دار الكتب، ٢٠١٠)، ص١٢٧

(١٦) احمد إبراهيم محمد، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب، ٢٠١٢) ، ص٣٢.

(١٧) كان عدد النواب في المجلس النيابي من الدورة الانتخابية الأولى وحتى دورة الانتخابية السادسة (٨٨) نائباً، لذا كانت حصة اللواء (١٠) نواب، وبعد ان اصبح عدد النواب (١٠٨) بدء من الدورة السابعة ازداد ممثلوا لواء الديوانية إلى (١٣) . ينظر: احمد إبراهيم محمد، المصدر نفسه، ص٥٧.

(١٨) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد : كلية الآداب، ١٩٧٢)، ص١٥.

(١٩) علي صالح الكعبي ، نواب لواء الحلة والديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨، (السويد: دار الينابيع، ٢٠١١)، ط١، ص ص ١٦٥-١٦٩.

(٢٠) عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دراسة تاريخية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٠-٣٦.

(٢١) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ ، موقف جماعة الأهالي منها، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣)، ص٦٢.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ج٥، ص٩٢.

(٢٣) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٤) تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على: م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٣٩) ؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) ؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠) (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) ؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، (بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤١) ؛ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٢).

(٢٥) تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على: احمد إبراهيم محمد، نواب لواء الديوانية، المصدر السابق، ص ص ٨١-٨٢ ؛ علي صالح الكعبي، نواب لواء الحلة والديوانية والمنتفك، المصدر السابق، ص ص٨٠-١٢٥.

(٢٦) تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٣٠٠-٣٠١ ؛ علي صالح الكعبي، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ – ١٢٥ ؛ احمد عبد الرسول جبر، قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية: كلية التربية : ٢٠١١) ، ص ص ١٩٦-٢٢٣ ؛ حسين مخيف عبد الحسين، المشخاب دراسة تاريخية ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨) ، ص ص ٢٩-٣٥.

(٢٧) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الأدارة والسياسة، (بغداد: دار افاق عربية، ١٩٨٤) ، ص ص٦٧-٦٨.

(٢٨) للمزيد حول حول النزاع على الأراضي في لواء الديوانية ، ينظر: د.زيدان محسن الزبر الزبر ، مشكلة الأراضي في لواء الديوانية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١٨)، ص ص١٣٣-١٩٤

(٢٩) نجدت فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٣٦، (البصرة : مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص٢٠٤.

(٣٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق ، الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ص ٤٤-٤٥.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية – المصدر السابق، ج٥، ص٨٩.

(٣٢) وزير المالية رستم حيدر، المصدر نفسه، ص٩٠.

(٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق، الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ص ٤٤-٤٥.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه

(٣٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، (الجلسة (٣٠) ، ٤ آذار ١٩٤١، ص ص ٣٨٤ – ٣٨٥.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه

(٤٠) المصدر نفسه

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق، الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ص٤٤-٤٥.

(٤٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، المصدر السابق، الجلسة (٣١) ، ٥ اذار ١٩٤١ ، ص ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٤٤) نفس المصدر.

(٤٥) نفس المصدر.

(٤٦) نفس المصدر.

(٤٧) نفس المصدر.

(٤٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق، الجلسة (٢٢)، ٦ نيسان ١٩٤٠، ص٣٦٨.

(٤٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، الجلسة (٦)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص ص ٣٨-٣٩.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) النكارات: هي شلالات طبيعية ظهرت بسبب رخاوة الأرض في نهر الفرات وبلوغ الفرق في مستوى الماء بين مقدم ومؤخر الشلال بضعة امتار فنتج عن ذلك تآكل قاع النهر بسبب سقوط الماء من الاعلى فحدثت اخاديد حتى ظهرت منها عدة شلالات في نهري الشامية والمشخاب فأدى ذلك إلى انخفاض في مستوى الماء في مؤخر الشلال وبذلك يصعب سقي الأرض سيحاً. آمنة سعدون عباس، متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠١٢)، ص ص١٦-١٧.

(٥٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الثالثة ، ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، المصدر السابق، ص ص ٤٤-٤٥.

(٥٣) المصدر نفسه، الجلسة (١٨)، ٢٤ اذار ١٩٤٠، ص ص ٢٧١-٢٧٢.

(٥٤) المصدر نفسه

(٥٥) م .م. ن ، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، المصدر السابق . الجلسة (٢٢) ، ٦ نيسان ١٩٤٠ ، ص ص ٣٣٢-٣٣٣

(٥٦) المصدر نفسه

(٥٧) المصدر نفسه

(٥٨) نفس المصدر.

(٥٩) المصدر نفسه

(٦٠) المصدر نفسه، محضر الجلسة (٢٤) ١٠ نيسان ١٩٤٠ ، ص ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٦١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، المصدر السابق، الجلسة (٣٤)، ٥ مايس ١٩٤٣، ص٣٠٧.

(٦٢) المصدر نفسه

(٦٣) المصدر نفسه

(٦٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق الجلسة (٦) ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠، ص ص٣٥-٣٦.

(٦٥) المصدر نفسه

(٦٦) المصدر نفسه

(٦٧) المصدر نفسه

(٦٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤١، المصدر السابق، الجلسة (٢١) ، ٣ آذار ١٩٤٢ ، ص٣٠٠.

(٦٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢، المصدر السابق، الجلسة (٢١) ، ١٧ آذار ١٩٤٣ ، ص١٦٥.

(٧٠) احمد إبراهيم محمد، المصدر السابق ، ص١٣٤.

(٧١) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ – ١٩٥٢، (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠) ، ص٢٤.

(٧٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، المصدر السابق، الجلسة (٣) ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ص ٤٤ – ٤٥

(٧٣) المصدر نفسه

(٧٤) المصدر نفسه

(٧٥) المصدر نفسه

(٧٦) المصدر نفسه

(٧٧) المصدر نفسه

(٧٨) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق، ج٥، ص١٩٥.

(٧٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، المصدر السابق، الجلسة (٣٠)، ٤/مارت/١٩٤١، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق، ج٦، ص٩٥.

(٨٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، المصدر السابق، الجلسة (٢١)، ٣ اذار/١٩٤٠، ص ٣١٠.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، المصدر السابق، الجلسة (٣٠) ٣١ اذار ١٩٤٢، ص ص ٤١٩-٤٢٠.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، المصدر السابق، الجلسة (٤٨) ، ٨ حزيران ١٩٤٣ ، ص ص ٤٤٦-٤٤٧.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

ت	رقم الملفة	عنوان الملفة	عائدية الملفات
١	٣١١/١٥٨١	د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ، مقررات مجلس الوزراء العام ١٩٢٢، و ٦٤	**البلاط الملكي**
٢	٣٢٠٥٠/٧٢٩١،	ملفات وزارة الداخلية، تقرير عن تفتيش لواء الديوانية، و١،	**وزارة الداخلية**

ثانياً: الوثائق العراقية المنشورة

١. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٩، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٩).

٢. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٩، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) .

٣. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٠، (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٠) .

٤. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤١، (بغداد : مطبعة الحكومة، ١٩٤١) .

٥. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢ (بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٤٢).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. احمد إبراهيم محمد، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب، ٢٠١٢).

٢. احمد عبد الرسول جبر، قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية: كلية التربية : ٢٠١١) .

٣. آمنة سعدون عباس، متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القادسية: كلية التربية، ٢٠١٢)،

٤. حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤-١٩٤١ دراسة سياسية، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، (جامعة البصرة : كلية الآداب، ١٩٩٥).

٥. حسين مخيف عبد الحسين، المشخاب دراسة تاريخية ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، ٢٠٠٨) .

٦. زيدان محسن الزبر، المشخاب ١٩٣٩ – ١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة : كلية الآداب، ٢٠١٤).

٧. زيدان محسن الزبر ، مشكلة الأراضي في لواء الديوانية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١٨).

٨. عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد : كلية الآداب، ١٩٧٢).

٩. عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ٢٠٠٥).

١٠.قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة ديالى: كلية الآداب

، ٢٠٠٣) .

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

١. احمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢، (عمان: دار جرير، ٢٠٠٨) .

٢. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ ، موقف جماعة الأهالي منها، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣).

٣. حسين علي النجفي، كربلاء – الحلة – الديوانية قبل ٧٥ عاماً ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨)، ط١.

٤. صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ – ١٩٥٢، (بغداد: دار الحرية ١٩٨٠٠) .

٥. صالح نغماش خلف ، محافظة الديوانية في الذاكرة ، (النجف: دار التمكين، ٢٠١٧).

٦. عباس العزاوي ، عشائر العراق، المجلد الثاني ، (بيروت: مكتبة الحضارات، ٢٠١٠).

٧. عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٥٨)، ط٣.

٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨).

٩. عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، (بيروت: دار الرافدين ، ٢٠١٨) ، ط١ .

١٠. عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤).

١١. علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، (بيروت : دار الكتب، ٢٠١٠).

١٢. علي صالح الكعبي ، نواب لواء الحلة والديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨، (السويد: دار الينابيع، ٢٠١١)، ط١.

١٣. متصرفية لواء الديوانية ، الادارة المحلية التطور الحضاري والاعماري في الديوانية، (النجف : مطبعة الغري، د.ت).

١٤. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩).

١٥. نجدت فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٣٦، (البصرة : مركز

دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣).
١٦. نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، (بغداد: دار افاق عربية، ١٩٨٤) .

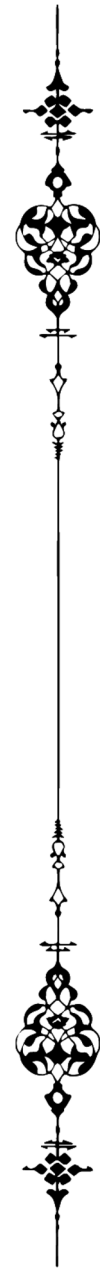

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq

Shawwal 1447 A.H. - March 2026 A.D.

Tenth Year
No. 29

ISSN
2304-9308